الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومساهمته في تحقيق العدالة المجالية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا

هشام التسودالي
طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة عبد المالك السعدي
كلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
المغرب

مقدمة

إن النهوض بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أضحى مسألة جوهرية لدى مختلف الدول، وذلك بالنظر إلى الأدوار المهمة التي يضطلع بها في تحقيق الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأن المغرب لم يكن بمعزل عن هذا التطور بحيث عمل على تأطير ومواكبة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال العديد من البرامج التي تتوزع على مختلف القطاعات، التي تنشط في مجالات مختلفة، وذلك باعتبار أن التنمية الترابية أصبح الرهان على تحقيقها قائم من القاعدة، الأمر الذي تطلب تأطير مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحث أننا في هذا المقال قد ركزنا في دراستنا على التعاونيات التي تخضع لأحكام القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، والتي يشرف عليها و يؤطرها مكتب تنمية التعاون التابع لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ففي ظل التغيرات التي يشهدها العالم على مستوى الإصلاحات التي يتم القيام بها لأجل إحداث نهضة حقيقية التي تضمن كرامة المواطنين، أنه قد تم الإشغال على المجالات التي ينشط فيها الفرد بشكل مستمر من خلال دراسة إدخال آليات عصرية تهدف إلى تطوير الإنتاج وتثمينه وذلك بحسب نوع القطاع الذي يعمل به، خاصة وأننا أصبحنا اليوم في عالم لا يؤمن إلا بالتكنولوجيا و الرقمنة والسرعة في تحقيق العمل المطلوب، مما كان من اللازم النظر إلى مجالات التي لها من الأمية بمكان خاصة التي تتعلق بالشق الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للدولة.

فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كان ولازال ذلك المحرك الحقيق لاقتصاد على المستوى المحلي"الترابي"، وذلك من خلال قيام بخلق تكتلات بشرية التي تعمل وتنشط في نفس المجال، وذلك من خلال توحيد الجهود وتوظيف كل الإمكانيات التي يمتاز بها كل فرد بهده نجاح العمل الذي تم على أساسه تجميعهم، مما يساعد على تعزيز التضامن والتكافل والتآزر بين المجموعة، وهو ما يساعد على بناء أنشطة مكرو-اقتصادية بسوائل بسيطة في أفق تطوير إمكانياتها حسب حاجيات ومتطلبات سوق الشغل.

فالمغرب ومنذ زمن بعد قد سعى إلى ضبط التوازن الترابي للمجال، تارة عبر التقسيمات الجماعية، وتارة عبر التقسيمات الإقليمية، وتارة أخرى عبر التقسيمات الجهوية، فكانت البداية مع التقسيم الجهوي لسنة 1971 الذي قسم بموجبه التراب الوطني إلى 7جهات اقتصادية، وفي سنة 1997 قسم المجال المغربي إلى 16 جهة إدارية، ومع دستور 2011 والانتخابات الجماعية والجهوية (2015) تم اعتماد الجهوية المتقدمة بشكل رسمي، حيث تم تقطيع التراب الوطني إلى 12 جهة[1].

[1] زهير النامي-رشيد عدو: **"العدالة المجالية في توزيع المرافق والخدمات في إطار الجهوية المتقدمة"**، المجلة المغربية للدراسات القانونية و الاقتصادية، عدد6، غشت 2020،ص: 139

وإلى جانب هذا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كسياسة تنموية يهدف إلى إقرار عدالة مجالية ترابية التي يتم الشعور بها وملامستها على أرض الواقع من خلال مشاريع حية نموذجية، و به ان العدالة المجالية تقتضي الاشتغال على بطائق الاجتماعية كما تقتضي تجاوز الأحكام المسبقة المشينة والتي تحد من انطلاق الكثير من المجالات المؤشرات التنموية، فكل جغرافية يمكنها أن توجد حالة من الإنسان التنموي التي تغدي روافد التنمية بالمغرب، وذلك بتغليب منطق التضامن المجالي وتقوية الروابط الاجتماعية واعتماد عدالة إعلامية تربط المجتمع بقيمه الأساسية وبعمقه التاريخي والثقافي و بأدواره المواطنة في إطار مواطنة إيجابية، تجعل المواطن يمتلك إنسانيته ويفيد مجتمعه[2].

وأنه من حيث التأطير الدستوري للعدالة المجالية لا سيما بموجب دستور سنة 2011[3]، نجد المشرع الدستوري لم يشر إليها بشكل مباشر وإنما نستشفها من معظم فصول الدستور، فإنه على سبيل المثال أن المشرع قد اقر على كون التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة[4]، أي أن تراب المملكة هو قائم على توزيع غير ممركز وإنما على وحدات ترابية تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها وشؤون المواطنين.

إن التفاوتات المجالية هي قائمة ما بين مختلف مناطق المملكة بحكم الواقع، الأمر الذي تطلب البحث عن وسائل بديلة التي تشتغل في إطار حدود ترابية محددة، الشئ الذي يمكنها من ضبط تدخلاتها وتحديد أولوياتها على مستوى برمجة المشاريع وتنفيذها على أرض الواقع، وذلك من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي هي ورش ملي قد أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس في 18 ماي 2005، والتي تهدف إلى خلق مشاريع تهدف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن.

كما أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعتبر أحد أهم مخرجات النظام السياسي المغربي خلال العشرية الماضية، كسياسة عمومية تهدف إلى تدارك النقل الحاصل والتأخر المسجل على مستوى التنمية البشرية، طبعا للمؤشرات الملتزم لها في المحافل الدولية في إطار أهداف الألفية للأمم المتحدة[5].

فإن أهمية هذا الموضوع الذي اخترناه يأتي من منطلق أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يقل أهمية عن باقي البرامج الأخرى، حيث أنه تعد التعاونيات عنصر مهم في بناء الاقتصاد الوطني والحفاظ على أنشطة أصبحت بحكم تطور العصر مهددة بالاندثار، وكذا لأجل الوقوف على دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في دعم هذا المحور الذي يخلق فرص شغل عديدة ويساهم في إدماج الشباب في سوق الشغل، وكذا تحقيق توازن مجالي على مستوى العمالة/الإقليم في توزيع المشاريع وضمان استفادة عدد أكبر من المواطنين من الدعم اللازم لانجاز مشاريعهم وفق الشروط المحددة لذلك.

ومن هذا المطلق فإننا نكون بصدد دراسة إشكالية مفادها إلى أي حد يمكن لمحور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يساهم في تحقيق العدالة المجالية انطلاقا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية فإننا سوف نتطرق إليها من المنهجية التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعدالة المجالية
- المبحث الثاني: تجليات تحقيق العدالة المجالية انطلاقا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

---

[2] محمد أشرف مشاط:" **الجهوية المتقدمة ورهان العدالة المجالية**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، السنة الجامعية 2022/2021،ص: 2

[3] الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 شعبان 1432 الموافق لـ 26 يوليوز 2011 بتنفيذ دستور 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق لـ 30 يوليوز 2011،ص:3600

[4] الفقرة 4 من الفصل 1 من دستور 2011

[5] نادية المودن:"**الحكامة الاجتماعية في السياسات العمومية –المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، السنة الجامعية 2023/2022،ص:11

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعدالة المجالية

تعتبر مسألة بناء المجتمعات من أولويات مختلف السياسات والبرامج المعتمدة من طرف الدولة، التي تهم بالخصوص الشق الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، باعتبارهما أحد أولويات المواطنين الذين من خلال قيامهما يتم القيام بأعمال أخرى التي تعود بالنفع على الدولة والمواطنين معا.

فلتحقيق التنمية المجالية قد تم اعتماد عدة مناهج قوامها معالجة الإشكاليات التي تهم المواطنين في مختلف المجالات، ونحن بصدد دراسة وتحليل هذا الموضوع المشار إليه أعلاه، أنه قد ارتأينا أن تطرق إلى الإطار المفاهيمي لمفهومين، ويتعلق الأمر بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (المطلب الأول) و للعدالة المجالية (المطلب الثاني).

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أصبح اليوم موضوع اهتمام جميع دول العالم، وذلك لما له من الآثار الايجابية على المواطنين، بكونه يمكن من الوصول إلى نقط يصعب معالجتها أو إدارتها من لدن جهة أخرى، وذلك باعتباره يركز على الفرد " المواطن" الضعيف في مناطق وأماكن كانت ولازالت يصعب إلى حد ما معالجة مشاكلها لاسيما المتعلقة بالتشغيل وخلق فرص الشغل وتحريك عجلة الاقتصاد بالمنطقة وإيصال مختلف المنتوجات والسلع إليها.

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد عرف تعاريف عديدة، ونخص بالذكر هنا تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بحيث قال " يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في شكل بنيات هيكلية ومستقلة وتجمعات لأشخاص ذاتيين و معنويين (الجمعيات، تعاونيات، تعاضديات، وغيرهم) بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيه حرا، كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تتركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية وإنتاجها سلعا وخدمات ترتكز على العنصر البشري وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء"[6].

ومن جانب آخر تعتبر منظمة الأمم المتحدة بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي، أي إنتاج السلع و الخدمات، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، كما أن هذا النموذج من الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستمر التقدم والتطور (في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها) في تحقيق التنمية الاجتماعية، كما أن يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، أهمها الرفاه والنمو للجميع، بدلا من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال، مع تركيزه على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وليس الأسواق، وتنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس تحقيق الأرباح[7].

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعد آلية يتم من خلاله تجميع مختلف الطاقات العاملة في نشاط واحد بغية تكثيف الجهود وتوحيد العمل لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة ما، والذي يعكس بشكل كبير قدرات الأفراد الذين يتكتلون سواء في إطار تعاونية أو غيرها لأجل قيامهم بأعمال مختلفة لتقديم منتوج واحد الذي يساهم فيه أكثر من شخص واحد، مما يكرس بذلك العمل التضامني و التعاون على مستوى الممارسة الميدانية لنشاطهم الذي يشتركون فيه.

---

[6] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول " **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للنمو مدمج**"، سنة 2017، ص: 100، تم الإطلاع عليه عبر موقع www.fr.scribd.com بتاريخ 26 غشت 2026 على الساعة 21h23.

[7] الأمم المتحدة الإكسوا :"**الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية**"، سلسلة السياسات العامة، العدد4، كانون الثاني/ يناير 2014،ص:1

ومن جانب آخر قد اعترفت منظمة العمل الدولية لأول مرة ضمن وثائقها بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره نموذجا اقتصاديا أساسيا، إلى جانب القطاعين العام و الخاص، من أجل استدامة التنمية الاقتصادية وفرص العمالة، وذلك من خلال إعلانها بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ويتحدد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحسب أدبيات هذه النقطة "بكونه مجموعة المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعرف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن"[8].

المطلب الثاني: مفهوم العدالة المجالية

يعتبر اعتماد مفهوم العدالة المجالية في السياسات والبرامج الإصلاحية للدولة بأهمية بمكان، باعتبار العدالة المجالية هي الإنصات المجالي أي القدرة على الاستيعاب المجالي في أبعاده الجغرافية والتاريخية والثقافية والقدرة على تبني سياسات فارقة تستجيب لكل مجال حسب أولوياته التنمية وقدرته على الاستشراف و الاستثمار الاستراتيجي، فالعدالة المجالية إذا تشكل فرصة لجعل البعد المجالي حاضرا على كل المستويات، وذلك لإعطاء الجميع الفرصة والحق في الخدمات الاجتماعية والعمومية والاستفادة من كل مميزات الحياة[9].

إن العدالة المجالية قد بدأت كمفهوم وكمجال للتفكير والعمل في تسعينيات القرن الماضي من خلال أعمال jhon rowls، التي عملت على خلخلت الفهم التقليدي لمسألة العدالة بصفة عامة وساهمة في إنشاء التفكير العلمي من أجل خلق تصور عملي جديد للعدالة المجالية، الشئ الذي دفع بالمجتمع العملي إلى إضافة البعد المجالي على العدالة، وأنه قبل ذلك قد فتح الجغرافي David Harvey تحقيق في مطلع سبعينيات القرن الماضي في التفاوتات التي تفضي إلى الحيف أو الظلم الاجتماعي في علاقتها مع التنظيم الترابي، الشئ الذي مكن العديد من الباحثين، المهتمين بالمفهوم من إنتاج مقاربات ملائمة لموضوع العدالة المجالية في علاقتها بالإنسان[10].

وأن العدالة المجالية قد تطرق لها كمفهوم العديد من الباحثين، ونخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر، أنه قد أكد Bernard bret على أن العدالة المجالية لا تنحصر في الجانب المتعلق بالتوزيع أي تقسيم امتيازات والتزامات الحياة المجتمعية، لكن تهم أيضا توفير إطار ترابي يحترم الهوية الفردية والجماعية، وأن العدالة المجالية من منظوره لا تعدوا أن تكون جزء مشتق من العدالة الشاملة التي يجب أن يحظى بها تراب معين، حيث لا يمكن إغفال الاهتمام والوقوف الجدي على الأولويات والاختيارات الواجب القيام بها لبلوغها، فالعمل على تنظيم المجال أمر مهم، إلا أن العمل على الجانب الاجتماعي أهم للوصول إلى الأهداف المتوخاة[11].

وأن العدالة المجالية في مدلولها هو التوزيع العادل للموارد والبنيات والمرافق والخدمات حتى يستفيد منها الجميع بشكل متساو وعادل، وعليه فتحقيق ذلك يتطلب أن يكون تقطيع الدولة للتراب وتهيئته وفقا للضوابط التالية[12]:

- إن تقسيم أي دولة أو تراب هو نوع من التجميع بين العناصر الترابية تبعا لتوازن الموارد وتكامل الثروات؛
- إن تقسيم المجالات الترابية إلى جهات وأقاليم وجماعات، أو غيرها لا ينفي الحفاظ على وحدة النفع المشترك أي الموارد والخيرات.

---

[8] عبد العزيز زياني–حمية القادري:"**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب**"، مجلة قانونك، الموسم الثالث 1444، عدد 14، أكتوبر–دجنبر 2022،ص:182

[9] محمد أشرف مشاط:" **الجهوية المتقدمة ورهان العدالة المجالية**"، مرجع سابق، ص:1

[10] محمد آيت قاسي–مولاي عبد الغني المنديلي–فؤاد جوهر :"**العدالة المجالية ورهان التنمية الترابية نحو إرساء دائم النموذج التنموي الجديد**"، منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، يناير 2020،ص: 318

[11] المرجع نفسه، ص: 320

[12] انس الرنبوق:" **الجهات بالمغرب بين التفاوتات التنموية ورهان العدالة المجالية**"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام،جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، السنة الجامعية 2020–2021،ص:19

فالعدالة المجالية تسعى إلى إنصاف المجال الترابي داخل التراب نفسه، وذلك تحقيقا للرهانات الكبرى التي تسعى بلادنا إلى تحقيقها ولاسيما تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي سخر لأجله الكثير من الوسائل لأجل مواكبة ودعم الأنشطة التي يستهدفها حسب كل مجال ترابي تحقيقا للعدالة المجالية داخل التراب الواحد بشكل خاص وللعدالة المجالية على مستوى باقي تراب المملكة.

فتحقيق العدالة المجالية وتجسيدها على أرض الواقع من خلال مجموعة من البرامج ومنها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتضمن مجموعة من البرامج ومنها محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحيث أنه من خلال هذا البرنامج تعمل الدولة وكذا باقي المؤسسات إلى تحقيق العدالة المجالية في تعميم البرامج واستفادة جميع المواطنين بشكل منصف وعادل من هذه البرامج المدعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى كل نفوذ ترابي للعمالة/الإقليم.

المبحث الثاني: تجليات تحقيق العدالة المجالية انطلاقا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن إقرار العدالة المجالية وتعميم استفادة جميع المواطنين من المرافق العمومية وخدماتها، أصبح اليوم محط اهتمام مختلف دول العالم، خاصة في ظل التحولات والتغيرات التي تعرفها حاجيات ومتطلبات المرتفقين، وهو ما تطلب الأمر البحث عن بدائل جديدة التي تكون في سياسة تدخلاتها قريبة من المواطنين وتلامس حياتهم اليومية بشكل مباشر، وأن المغرب لم يكن بمعزل عن هذه التحولات، الشئ الذي جعله يعتمد ورش جديد قوامه النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين لاسيما الذين يوجدون في وضعية اجتماعية صعبة وهشة، وذلك من خلال إطلاق ورش كبير يحمل اسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المطلب الأول)، وانه من خلال برامجها وبالخصوص محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد عمل على تحقيق العدالة المجالية بين مختلف مناطق وجهات المملكة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: السياق العام لاعتماد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

فاعتماد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب قد جاءت في سياق خاص، الذي كان يعرفه المغرب خاصة على مستوى الإصلاحات المؤسساتية والتي لها وقع على حياة المواطنين، فإنه ومنذ أن تولى جلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين، قد أولى عناية خاصة للشق الاجتماعي و الاقتصادي التي يهم الفئات التي توجد في وضعية صعبة.ونتيجة لمجموعة من التقارير الخارجية التي قد أوصت بضرورة خلق توازن اجتماعي عبر إدماج كل مكونات المجتمع في مسار التنمية والإصلاح الذي أخذ المغرب على عاتقه القيام بها لأجل تحسين ظروف عيش المواطنين وحفظ كرامتهم من خلال خلق فرص للشغل.

فالمغرب قد انخرط في إعلان الألفية للأمم المتحدة لسنة 2000، والتزم بتبني استراتيجيات من شأنها أن تتيح في أفق 2015 بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، وقد جاء هذا المسعى ليرسم لأول مرة في تاريخنا، سياسة تخطيطية تصاعدية من القاعدة نحو القمة، مع مبادئ للحكامة الجيدة تستهدف في المقام الأول الساكنة التي تعاني الإقصاء والفقر، وقد كانت الأهداف المرسومة للمدى القريب و المدى المتوسط تتمثل في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وللمدى البعيد في إقرار دينامية مستدامة لصالح التنمية البشرية ورفاه الساكنة والرفع من مؤشر التنمية البشرية[13].

وأن ظهور هذا الورش الملكي الهام لم يكن محض صدفة بل اتسم بسياق دولي صعب نتيجة مجموعة من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي عرفتها فترة السبعينيات والثمانينيات، بحيث أن البنك الدولي في سياسته كان يساند النمو الاقتصادي الكمي كهدف رئيسي للتنمية منذ الثمانينيات، فإنه يعلن في تقريره لسنة 1991 أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في دول العالم الثالث، وأن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب مدخولا عاليا ولكنها تتضمن في نفس الوقت أكثر من ذلك[14].

---

[13] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :" **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات**"، إحالة رقم 2013/2،ص:13

[14] نادية المودن: مرجع سابق،ص: 144

فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقوم على فلسفة تنموية، ويتمثل هدفها في تدعيم المبادرات القطاعية بمبادرات تكميلية يتم اختيارها بطريقة تشاركية من قبل الساكنة المعنية في المناطق الأكثر فقرا، وتفعيلها من قبل هذه الساكنة ما أمكن ذلك[15].

وهو ما يجعل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورش ملكي حقيقي الذي هدفه الأساسي النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية، بحيث أنه منذ انطلاقتها في سنة 2005 أنها تركز خلال كل مرحلة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن خاصة المنتمين للطبقة الاجتماعية الضعيفة، وذلك بغية إدراجه في مسار التنمية انطلاقا من توفير فرص الشغل واندماجه في المحيط السوسيواقتصادي.

كما أنه قد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورشا مفتوحا، يهدف إلى الاهتمام بالمجال الاجتماعي، وتحقيق أهداف التنمية البشرية على أرض الواقع، عبر مشاريع وبرامج متعددة ومتنوعة، تتوخى النجاعة والفعالية وتأمل تجاوز مظاهر القصور والحدود التي طبعت البرامج الاجتماعية السابقة[16]. ولأجل بلوغ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أهدافها، فإنها قد اعتمدت مقاربة شمولية عمادها المشاركة، وتحدوها الإرادة، وأساسها احترام القيم التي لا يمكن المس بها من احترام لكرامة الإنسان وحماية لحقوق المرأة والطفل وتثمينها، وإرساء لثقة المواطنين في المستقبل، وإدماج لجميع المواطنين في مسلسل التنمية الاقتصادية[17].

وللإشارة بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد عرفت 3 مراحل منذ انطلاقها إلى الآن، المرحلة الأولى 2005-2010 التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس بتاريخ 18 ماي 2005[18] حيث جاء فيه (... إن الأمر يتعلق بالمعضلة الاجتماعية، والتي نعتبرها بمثابة التحدي الأكبر لتحقيق مشروعنا المجتمعي التنموي والتي قررنا بعون الله وتوفيقه أن نتصدى لها بإطلاق مبادرة طموحة وخلاقة باسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية...)، أما المرحلة الثانية 2011-2015 والتي قد أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 2012[19] حيث جاء فيه (... واعتبارا لما حققته هذه المبادرة من نتائج إيجابية في النهوض بالفئات المعوزة، قررنا تقوية أنشطتها ولاسيما منها المدرة للدخل، وتوسيع مجالاتها بإطلاق البرنامج التأهيلي الخامس الكفيل بسد الخصاص بالمناطق الأكثر هشاشة، التي تفتقر إلى التجهيزات الأساسية الضرورية، داعين الحكومة إلى توفير شروط تفعيل هذا البرنامج....)، أما المرحلة الثالثة 2019-2023 والتي لازالت إلى يومنا هذا قد أعطى انطلاقتها جلالة الملك بتاريخ 28 يوليوز 2018[20] حيث قال جلالته (... إن الشأن الاجتماعي يحظى عندي باهتمام وانشغال بالغين، كملك وكإنسان... فإني أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتعزيز مكاسبها وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل ولفرص الشغل...).

فمن خلال هذا الإطار المرجعي القوي يكون قد تم التأسيس بشكل قوي لمرجعية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مما يجعلها جزء لا يتجزأ من الأوراش الإصلاحية الكبرى المعتمدة في بلادنا، لاسيما على مستوى تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي الذي تم خلال المرحلة الثالثة تخصيص برنامج لهذا الغرض والذي يتضمن محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (المطلب الثاني) إلى جانب محاور أخرى لها نفس الهدف وهو خلق فرص الشغل وإدماج الشباب في سوق الشغل.

---

[15] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:" المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات"، مرجع سابق،ص: 14

[16] نادية المودن: مرجع سابق،ص: 156

[17] المرصد الوطني للتنمية البشرية:"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2014 الحصيلة والمكاسب خلاصة تركيبية وتوصيات"، بدون سنة، ص:3

[18] مقتطف من الخطاب الملكي المعلن عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 2005/05/15، المنشور على موقع www.collectivites-territoriales.gov.ma تم تصفح الموقع بتاريخ 2026/08/27 على الساعة 9h52صباحا

[19] مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 2012/07/30، المنشور على موقعwww.chambredesrepresentants.ma تم تصفح الموقع بتاريخ 2026/08/27 على الساعة 10h00صباحا

[20] مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين بتاريخ 2018/07/28، المنشور على موقع www.maroc.ma تم تصفح الموقع بتاريخ 2026/08/27 على الساعة 10h05صباحا

المطلب الثاني : آثار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق العدالة المجالية

يعد محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يندرج ضمن برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة بأهمية بمكان، وذلك نظرا للأدوار المهمة التي يضطلع بها لأجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفائدة النساء والشباب الحاملين لأفكار مشاريع، بحيث أنه من خلال هذا المحور يتم استهداف التعاونيات واتحاداتها المؤطرة بموجب القانون رقم 112.12[21] المتعلق بالتعاونيات.

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأحد برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي لها تغطية ترابية واسعة تشمل مختلف مناطق المملكة المغربية، حيث أنه يوجد على مستوى كل عمالة/إقليم قسم يحمل اسم "قسم العمل الاجتماعي" الذي يسهر على تنزيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهدف إلى النهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، فالبرنامج الثالث المتعلق بتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب الذي تم النص عليه ضمن المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث يركز بالأساس على الشباب عبر تمويل مشاريعهم سواء في إطار فردي "مقاول ذاتي" أو متكتلين في إطار تعاونية أو اتحاداتها.

فمما لا يكاد يخفى على أحد أن المجال الترابي لبلادنا غني ومتنوع بموارده الطبيعية المادية اللامادية والتي تختلف من منطقة لأخرى، فهنا تتجلى أهمية ودور تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال حفاظها وتثمينها لمختلف المنتوجات المحلية التي تزخر بها كل منطقة، من خلال دعمها وحفظها وتثمينها، لجل ضمان استمرارية تكل الحرف أو الأنشطة التي قد تندثر بمرور الزمان.

فإنه وقبل أن نتحدث عن الآثار التي يحدثها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لابد من التذكير وبشكل موجز عن طريقة الاستفادة من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولأجل الاستفادة أنه يتم إتباع مجموعة من المراحل هي كالتالي:

- تحدد سلاسل القيم: يتم في هذه المرحلة إجراء دراسة ميدانية معمقة على المستوى الترابي للعمالة/الإقليم لأجل تحديد المجالات التي يمكن أن يتم دعمها وتثمينها في مختلف المجالات عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- وضع إعلان إبداء الاهتمام: يتم في هذا الإعلان تحديد سلاسل الإنتاج المعنية بالدعم وكذا الشروط الواجب توفرها في التعاونيات أو اتحاداتها التي تنتمي لتراب العمالة/الإقليم، باعتبار أن عمالة/إقليم يقوم بوضع إعلان خاص به؛
- دراسة الملفات من قبل اللجنة الإقليمية للتنمية الاقتصادية: تعمل هذه اللجنة دراسة الملفات المستوفية للشروط والتي تم إيداعها داخل الأجل المحدد، كما أنه تضمن في عضويتها جميع القطاعات الترابية من مجالس منتخبة ومصالح لامركزة؛
- المقابلة الشفوية أمام اللجنة الإقليمية للتنمية الاقتصادية: في هذه المرحلة يتم تقديم المشروع من قبل التعاونية او اتحاداتها أمام أنظار اللجنة و الذي يخضع للدراسة والتقييم حول مدى قابلية إنجاز المشروع وكذا الآفاق التي يحمها بالاضافة إلى عدد مناصب الشغل التي يمكن أن يحدثها في المدى المتوسط والبعيد وغيرها من المعايير التي تدخل ضمن آليات التقييم والمعتمدة على المستوى الوطني من قبل التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- المصادقة النهائية: في هذه المرحلة يتم عرض المشاريع المنتقاة من قبل اللجنة الإقليمية للتنمية الاقتصادية على أنظار اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية التي يترأسها السيد العامل على مستوى العمالة/الإقليم قصد المصادقة، ليتم بعد ذلك إبرام اتفاقية شراكة تضمن حامل المشروع وباقي الأطراف المعنية حسب طبيعة المشروع لأجل المرور إلى مرحلة التنزيل الفعلي للمشروع.

[21] القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 الصادر بتاريخ 27 محرم 1436 الموافق لـ 21 نوفمبر 2014، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1436 الموافق لـ 18 ديسمبر 2014،ص:8481

فمن خلال المسار الحكماتي السالف الذكر الذي يتم اعتماده لأجل انتقاء المشاريع في إطار محور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، انه يتم مراعات مسألة مهمة وهي العدالة المجالية ضمانا لاستفادة جميع المناطق على مستوى العمالة ا, الإقليم من المشاريع المدرة للدخل لأجل خلق فرص شغل لفائدة الشباب المحليين.

وكما سبق وأن أشرنا إلى أن تنزيل هذا المحور يهم جميع مناطق المغرب بدون استثناء، مما يحق معه مبدأ العدالة المجالية في توزيع المشاريع، بما يعزز انخراط جميع أفراد المجتمع في مسار التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو ما تسعى إليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ضمان جميع المواطنات والمواطنين على قدم المساواة والإنصاف من الاستفادة من برامجها، بحيث أنه يركز وبشكل أكبر على المجال القروي والمناطق البعيدة والنائية.

وهنا نستحضر أحد الخلاصات التي تضمنها تقرير اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، حيث أنه قد دعى إلى إعادة تنظيم ترابي متجدد يضع المواطن في صلب السياسات العمومية ويمكن من توزيع أنجع للخدمات العمومية لتصل إلى أصغر وحدة ترابية "الدوار"، وذلك باعتباره مكانا لتجميع المعطيات والبيانات حول الساكنة والمنتجات المحلية والموارد الطبيعية[22].

فإنه من خلال المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم على مستوى البرنامج الثالث المتعلق بتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، الاستماع للشباب وتوجيههم والبالغ عددهم 340000 مستفيدة(ة) منهم 35% نساء، وكذا إحداث 130 منصة للشباب و 3 منصات متنقلة، وعلى مستوى دعم ريادة الأعمال تم تمويل 11100 مشروعا و 37400 شابا تم مواكبتهم في مرحلة ما قبل الإحداث، و 10600 شابا تم مواكبتهم في مرحلة ما بعد الإحداث، وعلى مستوى دعم قابلية التشغيل قد تم القيام بـ 200 عملية على مستوى 59 إقليم/عمالة و 23200 شابا تم تكوينهم(ة) و 9100 شاب(ة) تم إدماجهم في سوق الشغل، أما بخصوص تحسين الدخل تم تمويل 5100 مشروعا و 88 دراسة لسلاسل القيم تم إنجازها وتمويل 3350 تعاونية ومجموعة ذات النفع الاقتصادي[23].

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تظل هناك تحديات التي يواجهها، بحيث أنه تكشف لنا المعطيات الإحصائية عن تطور عدد التعاونيات في المغرب باعتبارها النموذج الأكثر انتشارا لهذا النوع من الاقتصاد[24]، بحيث بلغ عدد التعاونيات إلى حدود سنة 2026 ما مجموعه 65315 تعاونية، كمها 8027 تعاونية نسائية، وعدد أعضاء التعاونيات 788969 عضو، فيما بلغ عدد اتحاد التعاونيات 360[25]، وهو ما يظهر حجم التطور الذي عرفه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال السنوات الأخير من تأسيسي للتعاونيات التي أصبح يتاح لها فرص أكبر للدعم والمواكبة لأجل تطوير نشاطها سواء من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو من خلال مواكبة القطاعات الوصية.

كما انه من التحديات التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكمل في تحدي تنوع البنيات والأنشطة بحيث أنه يصعب حصر هذا النوع الاقتصادي في قالب أو نموذج معين نظرا لتنوع البنيات والأنشطة والنماذج الاقتصادية، وهناك أيضا تحدي السياق الاقتصادي بكون أنه لوقت قريب ظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعيدا عن اهتمامات الحكومات المتعاقبة التي ما فتئت تفكر في التوجهات الماكرو اقتصادية، بالإضافة إلى تعدد الفاعلين والمؤسسات التي تهتم بهذا النوع من الأنشطة الاقتصادية القائم على أساس المبادرة الحرة والتي تشكل جوهر وأساس فطرة اقتصاد السوق[26].

---

[22] التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، أبريل 2021،ص:120

[23] تم الإطلاع على المعطيات عبر الموقع الالكتروني للتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية www.indh.ma بتاريخ 2026/08/26 على الساعة 17h08مساء.

[24] عبد العزيز زياني–حمية القادري: مرجع سابق،ص: 184

[25] تم الإطلاع على المعطيات عبر الموقع الالكتروني لمكتب تنمية التعاون www.odco.gov.ma بتاريخ 2026/08/26 على الساعة 18h35مساء

[26] عبد العزيز زياني–حمية القادري: مرجع سابق،ص:185

خاتمة

صفوة القول بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعد أحد الوسائل الآليات التي يتم من خلالها معالجة مجموعة من المشاكل المرتبطة بالشق الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وذلك عبر خلق فرص الشغل وتقيل من نسبة الفقر وتيسير استفادتهم من التمويل لانجاز مشاريعهم، وهنا أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقوم بدور محوري ورئيسي في دعم هذه الفئات خاصة التعاونيات التي تنشط في مجالات مختلفة كالصناعة التقليدية و المنتوجات المجالية وغيرها، وذلك عبر اقتناء التجهيزات الضرورية وتكوينهم وتأطيرهم لأجل تسهيل عملية اندماجهم في سوق الشغل.

كما أن المجال الترابي هو يعد فضاء لتدخل مختلف القطاعات وذلك لأجل تحقيق عدالة مجالية على مستوى المشاريع المدرة للدخل قصد تحقيق تنمية ترابية منصفة وشاملة، عبر تبني إطار تشاركي وتشاوري بين جميع الفاعلين على المستوى الترابي قصد توحيد الجهود وتقديم مختلف وسائل الدعم اللازم لأجل النهوض بالمشاريع الترابية ومنها المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يستهدف عدد كبيرا من المواطنين نظرا لحكم التكتل الذي يكون عليه.

فإن العمل في إطار حكماتي يقوم على الإنصات والتتبع الميداني أنه سيمكن من تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز حضوره على المستوى الترابي والجهوي وحتى الوطني، بحيث أنه في الآونة الأخيرة أصبحت بعض التعاونيات تقوم بتسويق منتوجاتها عبر مختلف الوسائل منها مشاركتها في المعرض الجهوية والمحلية و الوطنية وحتى الدولية، وذلك بحكم اشتغالها وكذا الدعم الذي تلقته سواء من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو من قبل القطاع الوصي على ذلك، وهو ما يعد تحفيز لباقي التعاونيات لأجل تعزيز عملها وتطويره في أفق تحسين مداخليها وتطوير من مستوى وكفاءة عمل أعضائها.

المصادر والمراجع:

✓ **الأطروحات:**

- نادية المودن:"الحكامة الاجتماعية في السياسات العمومية –المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، السنة الجامعية 2023/2022؛
- محمد أشرف مشاط:" الجهوية المتقدمة ورهان العدالة المجالية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، السنة الجامعية 2022/2021

✓ **الرسائل:**

- انس الرنبوق:" الجهات بالمغرب بين التفاوتات التنموية ورهان العدالة المجالية"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام،جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، السنة الجامعية 2020-2021؛

✓ **المقالات:**

- عبد العزيز زياني–حمية القادري:"الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب"، مجلة قانونك، الموسم الثالث 1444، عدد 14، أكتوبر–دجنبر 2022؛
- زهير النامي–رشيد عدو: "العدالة المجالية في توزيع المرافق والخدمات في إطار الجهوية المتقدمة"، المجلة المغربية للدراسات القانونية و الاقتصادية، عدد6، غشت 2020؛
- محمد آيت قاسي–مولاي عبد الغني المنديلي–فؤاد جوهر :"العدالة المجالية ورهان التنمية الترابية نحو إرساء دائم النموذج التنموي الجديد"، منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، يناير 2020،
- الأمم المتحدة الإكسوا :"الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، سلسلة السياسات العامة، العدد4، كانون الثاني/ يناير 2014؛

✓ **الخطب الملكية:**

- مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين بتاريخ 2018/07/28،
- مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 2012/07/30،
- مقتطف من الخطاب الملكي المعلن عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 2005/05/15

✓ **النصوص القانونية:**

- الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 شعبان 1432 الموافق لـ 26 يوليوز 2011 بتنفيذ دستور 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق لـ 30 يوليوز 2011،ص:3600

✓ **التقارير:**

- التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، أبريل 2021؛
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول " الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للنمو مدمج"، سنة 2017،
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :" المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات"، إحالة رقم 2013/2،
- المرصد الوطني للتنمية البشرية:"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2014 الحصيلة والمكاسب خلاصة تركيبية وتوصيات"، بدون سنة،

✓ **المواقع الالكترونية**

- www.fr.scribd.com
- www.collectivites-territoriales.gov.ma
- www.chambredesrepresentants.ma
- www.maroc.ma
- www.indh.ma